الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.422

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
27 December 2005
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الثامنة عشرة

محضر موجز للجلسة ٤٢٢

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيدة غونزاليس

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الأطراف بمقتضى المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الرابع لكولومبيا

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

02-24497 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥.

النظر في التقارير المقدمة من الأطراف بمقتضى المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الرابع لكولومبيا (CEDAW/C/COL/4؛ CEDAW/C/1999/I/CRP.1/Add.2)

١ - بدعوة من الرئيس، أخذ السيد فالديفيزو والسيدة سيفونيتس، والسيد بونيلا والسيدة مونتانيو (كولومبيا) أماكن إلى طاولة اللجنة.

٢ - وعُرض شريط فيديو يبين أنشطة المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة.

٣ - **السيدة سيفونيتس** (كولومبيا): في عرضها للتطورات الجديدة في كولومبيا منذ أن تم إعداد التقرير الدوري الرابع في آب/أغسطس ١٩٩٧، قالت إن بناء السلام، وتحقيق اللامركزية، والمشاركة السياسية، وإعادة تنظيم الدولة، والتغطية الشاملة في مجال التعليم والرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين هي أولويات الحكومة الحالية من أجل تحديد بنية المجتمع وبناء مستقبل ديمقراطي وسلمي يرتكز على تنمية اقتصادية مستدامة. وقد دللت الحكومة على التزامها تجاه المرأة من خلال تنفيذ خطة لتكافؤ الفرص.

٤ - وانتقلت إلى التطورات في الإطار التقنيني الذي يحكم حقوق المرأة فقالت إن دستور سنة ١٩٩١ تضمن المساواة بين الرجال والنساء كحق من الحقوق الأساسية. وفي السنوات الثمانية الماضية أرست المحكمة الدستورية مجموعة هامة من المبادئ الفقهية فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة. وكان من أهمية جوانب التقدم التي تحققت مؤخرا اعتماد القانون ٣٦٠، الذي قضى بزيادة عقوبات بعض الجرائم الجنسية، وأدخل تغييرات كبرى في الصياغة. وأصبحت دعاوى القوامة الآلية القضائية الرئيسية لحماية حقوق الإنسان في كولومبيا، ونشرت المعلومات عن هذه الآلية على نطاق واسع. وقد استخدمت الأحكام التي صدرت مؤخرا من المحكمة الدستورية دعاوى القوامة لتغيير فقه القضاء الذي يحمي المرأة الحامل؛ بإصدار قرار بأنه يمكن للمرأة اللجوء إلى هذه الدعاوى، بالإضافة إلى محاكم العمل عندما تقدم شكوى ضد صاحب العمل بشأن الفصل لأسباب الحمل.

٥ - وقد اضطلع المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة بعدد من الأنشطة لإعلام النساء بحقهن وذلك من خلال المنشورات ووسائل الإعلام. كذلك أدخل المجلس الرئاسي لحقوق الإنسان حقوق المرأة في برنامجه الرامي إلى تعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية، ومنع العنف ضد النساء.

٦ - وتولى المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة، منذ إنشائه، في ١٩٩٥، المسؤولية عن تنفيذ برنامج عمل بيجينغ، الذي أدخلت تعهداته في مبادئ المكتب التوجيهية السياسية. ويعمل المكتب أيضا مع وكالات التعاون الدولي، مما أسفر عن تقديم مصرف التنمية الدولي منحة دعم قدرها ٦,٥ مليون دولار أمريكي. وذلك لأول مرة في تاريخ أمريكا اللاتينية، وإدخال المرأة في قطاعات عالية التنافسية وللحد من العوائق التي تواجهها. كذلك وافقت الحكومة مؤخرا على الأموال المطلوبة من جانبها لذلك المشروع.

٧ - وحافظ المكتب الوطني على علاقات مع المنظمات غير الحكومية، والواقع أن إنشاءه كان إلى حد بعيد ثمرة ضغط من الحركة الاجتماعية النسائية. وقد عمل، بميزانيته المحدودة لدعم المشروع، مع الجماعات والمنظمات النسائية لتعزيز التدريب في مجال المشاركة السياسية والعملية الانتخابية ولتنظيم الشبكات. وتشمل الآليات المؤسسية الأخرى للمرأة المجلس الوطني للمرأة، الذي يتألف من المجالس النسائية المحلية ومكتب النساء الريفيات في وزارة الزراعة ومكتب شؤون الجنسين في إدارة التخطيط القومي.

وأخيرا يضم مكتب المحامي العام شعبة لحقوق الطفل والمرأة والمواطنين من كبار السن، لعبت دورا هاما في نشر وحماية حقوق المرأة.

٨ - وتتضمن خطة التنمية الوطنية الجديدة ''التغيير من أجل بناء السلام''، التي ستناقش في البرلمان في شباط/فبراير، اقتراحا بشأن خطة لتكافؤ فرص الرجال والنساء، ستعرض للاعتماد على المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، الذي يحدد السياسة القطاعية.

٩ - ومن بين التدابير المؤقتة الخاصة، المتخذة بمقتضى المادة ٤ منذ كتابة التقرير، إجراء تغييرات في قانون العمل جعلت منح إجازة وضع مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة شهور لجميع العاملات الحوامل في القطاعين العام والخاص إجراء إلزاميا.

١٠ - وفي مجال القضاء على الأنماط الاجتماعية (المادة ٥)، أولت الحكومة الأولوية للتدخلات في قطاع التعليم. ففي سنة ١٩٩٦، أنشئت اللجنة المعنية بالتعليم غير الجنساني لتشجيع إزالة المحتوى التمييزي للذكور من الكتب الدراسية. وخلال سنة ١٩٩٧ نظمت حملات كبرى لرفع الوعي والتدريب بالاشتراك مع شركات النشر الكبرى، وأسفرت عن دليل لإعداد الكتب الدراسية غير المتحيزة.

١١ - ووفقا لإحصاءات محدّثة بشأن العنف ضد النساء، ارتفعت شكاوى العنف المترلي أثناء سنة ١٩٩٧، وكان ٨١ في المائة من ضحايا العنف في الأسرة من النساء اللاتي كان معظمهن في الفئة العمرية ٢٥ إلى ٣٤ سنة. على أن هذه الزيادة لا تعكس بالضرورة زيادة في حدوث ممارسات العنف ولكنها يرجح أن تكون نتيجة لنشر القانون ٢٩٤، الذي قرر عقوبات لذلك السلوك وحدد جهة مختصة لتلقي الشكاوى. ويمكن أيضا أن تكون نتيجة لحملات زيادة الوعي بالعنف المترلي باعتباره جريمة وانتهاكا لحقوق المرأة. وكان أهم تغيير أحدثه القانون الجديد هو الاعتراف بالاغتصاب في إطار الزوجية. كذلك تتضمن خطة التنمية الحكومية لأربع سنوات خطة وطنية لمنع العنف الأسري.

١٢ - وقد كان الوضع المعقد المشوب بالعنف السياسي الذي طال في كولومبيا شديد الخطورة والصعوبة للسكان المدنيين في مناطق الصراع المسلح، ولا سيما أثناء العقد الماضي. فقد أصبح أولئك السكان هدفا عسكريا وأدى العنف إلى حركة نزوح جماعي للسكان من تلك المناطق. ويعيش معظم الأشخاص النازحين في ظروف لا إنسانية على أطراف العاصمة والمدن الكبيرة الأخرى، ولا يجدون ما يفي باحتياجاتهم الأساسية. وتبذل الحكومة جهودا لتسجيل السكان النازحين الذين ارتفع عددهم إلى ٣٦٧ ٠٥٩ نسمة أو نحو ٧٥ ٦٠١ أسرة، وفقا لآخر إحصاءات.

١٣ - وفي سياق العنف السياسي والنزوح الاضطراري، تعاني النساء معاناة كبيرة من فقدان الأزواج أو أفراد الأسرة ويمثلن أكبر نسبة من الأشخاص الذين أخرجوا من ديارهم. فبين الأسر النازحة نحو ٣٦ في المائة تتولى أمرها نساء. وقليل جدا من النساء النازحات من كن مواطنات أو يحملن بطاقات هوية، وذلك وضع يزيد من عدم قدرتهن على ممارسة حقوقهن الأساسية. وإزاء ذلك، اتخذت الحكومة تدابير تشريعية كي توفر للنازحين إطارا قانونيا وسياسيا، وأخذت تولي اهتماما خاصا للنساء النازحات ولا سيما ربات الأسر. إذ تعطي النساء ربات الأسر أفضلية في برامج توزيع الأراضي. كذلك يقدم مكتب المرأة الريفية التابع لوزارة الزراعة مساعدة للنساء اللاتي شردهن العنف.

١٤ - وفيما يتعلق بالنساء المشاركات في الصراع المسلح، قالت إنه لا توجد أرقام رسمية عن عدد النساء المقاتلات في القوات غير النظامية، ولكن من المعلوم أن جماعات العصابات والقوات شبه العسكرية تجند البنات والنساء. وفي

الجيش النظامي تمثل النساء أقلية ويعملن في الغالب في أعمال إدارية أدنى مستوى. وهناك حاليا ٢٠٤ نساء ضباط و ٨٨١ امرأة من ضباط الصف و ٥٠ جنديا. وهناك ٤٤١ ٣ امرأة يعملن كمدنيات في الجيش من بينهن ٢٠٠ في وظائف تخصصية و ٢٥٠ منهن خريجات الجامعة. وأعلى رتبة للمرأة هي كولونيل. وفي القوات الجوية تمثل النساء ٢٢ في المائة من قوة العمل. وهناك ٣٠ امرأة في مناصب عالية و ٦ نساء برتبة كولونيل، وهي أعلى رتبة بلغتها المرأة في القوات الجوية. والأرقام المناظرة من الرجال هي ١٨١ ١ ضابطا و ٢٦٠ ٢ صف ضباط و ٦٢١ ١ موظفا عاما.

١٥ - وفيما يتعلق بحالات الاختفاء، قالت إن منظمتين غير حكوميتين أبلغتا عن ١٠٣ حالات للاضطهاد السياسي للنساء بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وهو ما يعادل ٧,٣ في المائة من مجموع انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء. ومنها ٩ حالات اختفاء قسري و ٥١ حالة إعدام خارج نطاق القضاء، و ٥ حالات استغلال للسلطة وحالتان لتعصب اجتماعي.

١٦ - وقد اقترح المعهد الوطني للسجون على المكتب الوطني لمساواة المرأة خطة بإدخال استراتيجية جنسانية في سجون النساء. وتلك الخطة، التي تتضمن إنشاء قسم للمرأة والطفل في المعهد، هي قيد النظر حاليا.

١٧ - ولا يزال العنف الاجتماعي، للأسف، واسع الانتشار، حيث يتمثل أحد مظاهره الأشد سوءًا في ''التطهير الاجتماعي'' الموجه ضد أطفال الشوارع. ورغم أنه ليس هناك نشاط معين جنساني الارتكاز يرمي إلى معالجة ذلك الوضع، فإن المعهد الكولومبي لرفاه الأسرة يوفر لأولئك الأطفال مأوى مؤقتا ويعمل على إدخال بُعد جنساني، مثلما تفعل المؤسسة المعنية بالتعليم العالي. وقد وفرت برامج عامَي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ للأشخاص المشردين التي شملت ٢٩٥ ١١ شخصا و ٥٠٣ ٦ أشخاص على التوالي إحصاءات تبين أن ٣١ في المائة من الراشدين الذين يعيشون في الشوارع من النساء.

١٨ - وفيما يتعلق بالبغاء، أوضحت أن هناك تطورا مهما منذ تقديم التقرير، وأضافت أن البغاء ذاته لا يزال مسموحا به، ولكن العقوبة على عملية القوادة أو الإجبار على الدعارة قد زيدت. كذلك تم تغيير عنوان الفصل ذي الصلة من القانون الجنائي من ''الجرائم ضد الحرية والاحتشام الجنسي'' إلى ''الجرائم ضد الحرية الجنسية والكرامة الإنسانية''. ويعكس التغيير على نحو أفضل انتهاك حرية الإرادة والسلامة الشخصية، الذي تنطوي عليه تلك الأنشطة. وقد أنشئت وحدات ملاحقة خاصة للمساعدة على تنفيذ القانون. وهي تقدم المشورة للمسؤولين وتُجري مقابلات مع الضحايا وتبلغ المدعي العام.

١٩ - وأدخلت الشرطة الوطنية برنامجا للقضاء تدريجيا على دعارة الأطفال عن طريق أنشطة تربوية في إطار الأسرة والمجتمع، وإدارة عملية تنمية بشرية واجتماعية للأطفال الضحايا وأسرهم. كذلك تنفذ شرطة مدينة بوغوتا منذ ١٩٩٥ برنامجا لتحسين نوعية حياة البغايا وتحسين العلاقات مع الشرطة. ويتلقى ضباط الشرطة تدريبا في التسامح، بينما تجري مساعدة البغايا ببرامج تنمية وتوفير إمكانات الحصول على الخدمات العامة والنصح وخدمات الأخصائيين الاجتماعيين والمستشارين القانونيين. ومن بين الـ ٢٤٧ ٤ بغي المعروفين في بوغوتا، ٣٦٠ بغي يشترك حاليا في البرنامج.

٢٠ - وفيما يتعلق بالمادة ٥، قالت إن انتخابات البلديات شهدت عددا أكبر من النساء المنتخبات للمجالس البلدية بينما شهدت عددا أقل للمنتخبات لمنصب العمدة. فمن بين ٩٣٢ عمدة منتخبا، كان ٥٠ - أو ٥,٤ في المائة - من

النساء. ومن أعضاء المجالس الـ ٣٩٧ ١٠، كان ١٤٩ ١ - أو ١١,٠٥ في المائة - من النساء. وإجمالا لم تتعدَّ النساء بعد حاجز الـ ١٥ في المائة. ويعد التصويت بنسبة كبيرة لصالح نويمي سانين في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، والزيادة في عدد النساء في منصب السناتور والعدد الكبير من الأصوات للسناتور إنغريد بيتانكور، كلها علامات مشجعة.

٢١ - وفي عام ١٩٩٧، كان عدد النساء في الجهاز القضائي هو تقريبا نفس عدد الرجال، إلا في المحاكم العليا. فمن مجموع عدد القضاة والقضاة الجزئيين كان عدد الرجال ٧٣٣ ١ والنساء ٥٨٤ ١. وفي المحاكم البلدية كان ٠٠٣ ١ من النساء و ٨٩٣ من الرجال؛ ومن قضاة الدوائر كان ٥٧٧ من النساء و ٧٨٥ من الرجال؛ ولكن لم يكن في المحاكم الثلاث الأعلى سوى أربع نساء فقط في مجلس الدولة دون وجود أي امرأة في محكمة العدل العليا أو المحكمة الدستورية.

٢٢ - وفيما يتعلق بالمرأة في النقابات، قالت إنه من بين ٠٠٠ ١٥٠ عضو في اتحاد العمال العام الكولومبي، ٠٠٠ ٥٧ من النساء و ٠٠٠ ١٠٣ من الرجال، وإن كانت النسبة تختلف بين المناطق: ففي المدن يرجح عدد الرجال عدد النساء بنسبة ثلاثة إلى واحد بينما يبلغ عدد النساء في المناطق الريفية ٠٠٠ ٢٢ مقابل ٠٠٠ ٢٨ رجل. بل إن النسبة المئوية للرجال في الرابطة المتحدة للعمال - وهي أكبر رابطة عمالية في كولومبيا - أعلى من ذلك. ففيها يبلغ عدد الأعضاء ٠٠٤ ٦٦٩ للرجال و ٧٣٩ ٣٤٩ للنساء. وكما هو الحال في الاتحاد العام للعمال، يقل عدد النساء على مستوى القمة. ففي اللجنة التنفيذية ١٨ عضوا من الرجال و ٣ من النساء، بينما يضم المجلس الوطني ٥ نساء فقط مقابل ٦٩ رجلا. ولا تؤدي بنية نقابات العمال إلى أن يصبح النساء في مراكز القيادة.

٢٣ - وفيما يتعلق بالمادة ٨، قالت إنه اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أصبح من بين وظائف الخدمة الدبلوماسية البالغ عددها ٧٧٣، ٤٤٤ وظيفة - أو ٥٨ في المائة - تشغلها النساء. ومن السفراء أو القناصل، ٣٩ - أو ٢٨ في المائة - من النساء مقابل ٩٩ (٧٢ في المائة) من الرجال. وهناك ١٢٤ امرأة، أي ٣٨ في المائة، في الوظائف الدبلوماسية. ولسن جميعهن، بالطبع، في السلك الدبلوماسي: أولئك اللاتي تنافسن على قدم المساواة مع الرجال من خلال الاختبار.

٢٤ - وفيما يتعلق بالمادة ١٠، قالت إنه رغم التقدم الهائل، يظل المستوى التعليمي العام للإناث أدنى من مستوى الذكور. بيد أن معدل التسرب بين البنات أقل ومعدل التحاقهن بالتعليم الابتدائي أعلى. وتوضح بيانات حديثة ذات دلالة أنه بين عامَي ١٩٨٠ و ١٩٩٧ كانت درجات الأولاد في امتحانات التخرج من المدرسة للالتحاق بالتعليم العالي أعلى من درجات البنات في المتوسط، بـ ١٢ نقطة مئوية. وبالنظر إلى أن الفرق يمكن أن يُعزى إلى محتوى التعليم المنحاز للذكور، تم إعداد برامج جديدة لمساعدة البنات والنساء الشابات، ومن بينها برنامج للبنات النازحات ومشروع لتحسين الظروف التعليمية للأطفال الريفيين مع تأكيد خاص على تعليم البنات، ومنهج دراسي يتضمن المساواة بين الجنسين، حسبما اقترح في المؤتمرات الدولية، ومشاريع لتدريس منهجيات لاختبار وجود أنماط اجتماعية محابية للذكور في المدارس ولإعداد البرامج التعليمية.

٢٥ - وفيما يتعلق بالمادة ١١، قالت إن معدل مشاركة الإناث في سوق العمل في المناطق المدنية السبعة كان يبلغ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، ٥١ في المائة، وهو من أعلى المعدلات في أمريكا اللاتينية. وقد ارتفع المعدل في كل مستوى من مستويات التعليم؛ فكلما ارتفع المستوى التعليمي

ارتفع معدل المشاركة. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨ كانت نسبة غير مسبوقة، ٨٩,١ في المائة، من النساء اللاتي أكملن تعليمهن العالي يشاركن في سوق العمل. وهناك بعض الاتجاهات الإيجابية للنساء في سوق العمل: فنصيبهن من إجمالي العمالة يرتفع بسرعة، وخاصة منذ عام ١٩٩٠. فمن بين كل ١٠٠ وظيفة جديدة أنشئت في المناطق الحضرية بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢، ٥٥ وظيفة ذهبت إلى النساء. وتشير الأرقام للفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧ إلى أن ٥٧ في المائة من الوظائف الجديدة في المدن شغلتها نساء.

٢٦ - ومن الواضح أن معدل العمالة ومعدل المشاركة كليهما يزيد مع مستوى التعليم. ففي حزيران/يونيه ١٩٩٨ تراوح معدل العمالة بين ٢٥,٥ في المائة للنساء اللاتي لم يحصلن على التعليم و ٧٨,٢ في المائة لمن أكملن التعليم العالي. وقد ارتفعت قوة العمل من الإناث في الصناعة من ٣٥ في المائة في ١٩٨٢ إلى ٤٣ في المائة في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وذلك تطور مشجع نظرا لأنه يعكس تغييرا مهما في سياسة التوظيف. وقد حدث تحسن مماثل في قطاعات المال والتجارة والخدمات. وفي القطاعات التي يسودها الرجال بصفة تقليدية، مثل البناء والزراعة والتعدين والنقل، زادت مشاركة النساء ولكنها لا تزال أقل من ١٥ في المائة. وقد أخذ معدل العمالة غير الرسمية بين النساء يهبط منذ ١٩٨٨ وأصبح منذ ١٩٩٦ مماثلا لمعدل الرجال.

٢٧ - وفيما يتعلق بالمادة ١٢، قالت إن آخر الأرقام لمتوسط العمر المتوقع تظهر تغيرا طفيفا: فهي تبلغ ٦٤,٣ سنة للرجال و ٧٣,٢٤ سنة للنساء، بمتوسط وطني يبلغ ٦٨,٧٧ سنة. وذلك تحسن ملحوظ مقارنة بأرقام ١٩٨٥، حيث كانت ٦٤,١٩ سنة للرجال و ٧١,٠٦ سنة للنساء، بمتوسط وطني قدره ٦٧,٦٢ سنة.

٢٨ - وليست هناك، للأسف، بيانات تظهر التغيرات في معدل وفيات الأمهات على مدى السنوات الثلاث الماضية. بيد أن من المؤكد أن تقدما كبيرا قد حقق نحو تخفيض تلك الوفيات عن طريق اعتماد عدد من التدابير: خطة الرعاية الأساسية، التي تنظم نشاط الدولة لتحسين الصحة الجنسية والإنجابية؛ والخطة الصحية الإلزامية، التي تنظم المعالجة الفردية للصحة الجنسية والإنجابية؛ والاتفاق ٧٧ للمجلس الوطني للضمان الاجتماعي الذي أعطى أولوية الدخول في النظام للأشخاص الأكثر فقرا، أولئك النازحين بسبب العنف والسكان الأصليين والنساء ربات الأسر والمراهقين والأطفال دون الخامسة والسكان الريفيين والحضريين المهمشين، والاتفاق ١١٧، الذي يحدد الأنشطة والإجراءات الإلزامية في معالجة الأمراض لصالح السلامة العامة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية.

٢٩ - وقد بلغت نسبة تغطية الرعاية أثناء الحمل والولادة بالمستشفى نحو ٨٠ في المائة. وإضافة إلى ذلك وضع نموذج شمل أكثر من ٢٠ في المائة من البلد لخفض وفيات الأمهات المرتبطة بالولادة، وكان من نتيجته أن تحسنت الرعاية قبل الوضع تحسنا هائلا وانخفضت وفيات ومراضة الحمل والولادة. وهناك أيضا نظام لمتابعة وفيات الأمومة والولادة يطبق في ٨٠ في المائة من البلد. وأخيرا فقد نظمت حملات للإعلام والتثقيف ورفع الوعي في وسائل الإعلام وغيرها للفت النظر إلى مكافحة عوامل الخطر على صحة الأمهات أثناء الحمل والولادة، والوقاية من الأمراض التي تنتقل جنسيا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعزيز الرعاية الصحية الجيدة للنساء والأطفال ومنع العنف على أساس الاحترام المتبادل والحلول التفاوضية للمشاكل.

٣٠ - وانتقلت إلى المادة ١٣، فقالت إن الإحصاءات المقدمة من الإدارة الوطنية للتدريب عن المدة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ تظهر أن التحاق المرأة بدورات التدريب قد تحسن

– إذ تمثل النساء نصف المسجلين – ولكن اختيار الدورات لا يزال محدودا مع أعلى نسبة لاشتراك الإناث في الوظائف التي تعتبر تقليديا أنثوية: ٦٩ في المائة في الخدمات، و ٥٧ في المائة في التجارة، و ٦٥ في المائة في الأعمال الزراعية و ٦٨ في المائة في الأعمال الصناعية: وبين برامج العمالة الحديثة يتمثل واحد من أكثرها أهمية في ذلك البرنامج الذي تنظمه شبكة الدعم الاجتماعي، التي وفرت ٨,٥ مليون يوم عمل، ذهب ٤٠ في المائة منها إلى النساء. ويواصل نفس المكتب تنفيذ برنامجه لدعم الطلبة، الذي يساعد الأطفال المعتمدين على نساء ربات للأسر في القطاعات الأكثر فقرا.

٣١ – وفيما يتعلق بالمادة ١٤، قالت إنه كان من بين الأنشطة الحديثة الرامية إلى تهيئة فرص الحصول على موارد للنساء، إصدار ٠٠٠ ٢٥ بطاقة هوية للنساء والأطفال الريفيين، والتوصل إلى اتفاقات مع وزارة التعليم على تنفيذ برامج لمحو الأمية للنساء الريفيات؛ وتنظيم حملات للإعلام والوقاية من الأمراض تستهدف النساء؛ وتنظيم حلقات عمل للقادة الريفيين من الرجال والنساء لتدريبهم على التخطيط بمراعاة إدخال بُعد جنساني؛ وعقد حلقات عمل لتدريب النساء على إعداد مشاريع للإنتاج والتجارة والإدارة التقنية.

٣٢ – وبدعوة من الرئيس، أخذ السيد بونيلا (كولومبيا) مكانا إلى طاولة اللجنة.

٣٣ – **السيد بونيلا** (كولومبيا): انتقل إلى الأسئلة الواردة في تقرير الفريق العامل المنعقد قبل الدورة (CEDAW/C/1999/1/CRP.1/Add.2)، فقال، فيما يتعلق بالسؤال رقم ٢، إن التقريرين الثاني والثالث المقدمين إلى اللجنة قد نشرا، ولكن التقرير الرابع عمم فقط بشكل غير رسمي على بعض المنظمات غير الحكومية. وقد تم التعاقد مع عدد من الخبراء الاستشاريين لإعداد التقرير الرابع باستخدام البيانات المستمدة من مصادر مختلفة، من بينها تلك المنظمات.

٣٤ – وفيما يتعلق بالسؤال رقم ٣، قال إن إحدى وظائف المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة هو متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع بشأن المرأة الذي عقد في بيجنغ. وقد أبلغت تعهدات بيجنغ إلى الوزارات فأعدت خطط عمل لتنفيذها.

٣٥ – وفيما يتعلق بالسؤال رقم ٤، قال إن السياسات المحددة في خطة التنمية الوطنية ''التغيير من أجل بناء السلام'' ترمي إلى الحد من الفقر. ولا تزال الخطة موضع تفاوض وتم تلقي إسهامات من مجلس التخطيط الوطني الذي يمثل طيفا واسعا من المجتمع المدني. وستعرض الصيغة النهائية للخطة على الكونغرس للمناقشة والاعتماد. وتتوخى الخطة في شكلها الحالي سياسات تخدم مصلحة النساء عن طريق توفير التعليم الأساسي للجميع، وتقديم إعانات للكيانات الإقليمية، والرعاية الصحية الشاملة المدعومة من الضمان الاجتماعي، والإسكان (مع تلقي النساء ربات الأسر إعانة إسكان تبلغ الضعف)، والتدريب على الوظائف الموجهة خاصة إلى النساء. وإضافة إلى ذلك تقوم شبكة الدعم الاجتماعي بتوصيل المساعدات إلى قطاعات السكان الأشد فقرا. بيد أنه ليس من المعروف بعد ما سيكون للزلزال الأخير في حزام البن من تأثير على مقترحات الحكومة.

٣٦ – وفيما يتعلق بالسؤال رقم ٥، قال إن خطة التنمية الوطنية للسنوات ١٩٩٤–١٩٩٨: 'القفزة الاجتماعية إلى الأمام' أفادت المرأة من خلال إنشاء المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة باعتباره الوكالة المسؤولة عن توجيه السياسة العامة للمساواة؛ وإنشاء ودعم المكاتب الإقليمية المسؤولة عن إدخال بُعد جنساني في عمليات التخطيط؛ ودعم وتنسيق التدابير التي يضطلع بها بواسطة المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية ومعها؛ وتطبيق استراتيجية لدمج

بُعد جنساني في أنشطة الإدارة الوطنية للتخطيط، كنتيجة لاتفاق تعاون تقني وقع مع الحكومة الألمانية؛ وإدخال مؤشرات المساواة بين الجنسين في الخطوط التوجيهية لصوغ مشاريع التعاون الدولي ومتابعتها وتقييمها.

٣٧ - وردا على السؤال رقم ٦، قال إن المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة، نشر عددا من المطبوعات عن القانون والفقه اللذين يحميان حقوق المرأة، وعن التعهدات الدولية الحكومية في ذلك المجال. وجرى توزيع نص القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٩٦ بشأن استغلال الجنس، والعنف المترلي في الأسرة على نطاق واسع. وبذلت جهود خاصة لتعزيز إحساس وسائل الإعلام بضرورة تغيير طريقة معالجة القضايا المتعلقة بالمرأة. ويجري تشجيع تنمية ثقافة مساواة بين الرجال والمرأة عن طريق الإذاعة والتلفزيون ومواد الحملات الإعلامية المطبوعة.

٣٨ - وقد اضطلع المكتب الوطني، بالتعاون مع وزارة الزراعة، بحملة لإصدار وثائق هوية للنساء والأطفال في عدد من المناطق الريفية لتمكينهم من ممارسة ما لهم من حقوق المواطنة.

٣٩ - وخلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨، اضطلع المجلس الرئاسي لحقوق الإنسان، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، بمشروع لتعزيز حقوق الإنسان والحقوق الإنجابية ومنع ممارسة العنف ضد النساء. وتضمنت المرحلة الأولى من ذلك المشروع صوغ مقترحات بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية ترتكز على المقترحات المقدمة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة. وثانيا، تم إصدار القانون ٣٦٠ لسنة ١٩٩٧ بشأن الجرائم الجنسية والاستجابات المؤسسية لممارسة العنف الجنسي. وفي نفس الوقت عقدت منتديات وحلقات دراسية لزيادة الوعي المؤسسي والعام بضرورة توفير معاملة إنسانية لضحايا العنف الجنسي.

٤٠ - وأخيرا عقد مكتب أمين المظالم حلقات عمل للموظفين المدنيين لإشهار الاتفاقية، واتخذت التدابير لتنفيذها.

٤١ - وفيما يتعلق بالسؤال ٧، قال إنه تم إعداد اقتراح لمنهج دراسي في القانون يركز على الجوانب القانونية والتربوية والفلسفية لحقوق الإنسان للنساء ومساواتهن بالرجال أمام القانون.

٤٢ - وردا على السؤال رقم ٨، قال إنه لم تقترح أي آليات خاصة لإنفاذ القوانين المتعلقة بالمرأة. ومع ذلك فإنه يوجد بمكتب أمين التظلمات مكتب شكاوى يتلقى الشكاوى من النساء اللاتي تضار حقوقهن. وفي الحالات الشديدة الخطورة، ترسل الشكاوى إلى وحدة حقوق الأطفال والنساء وكبار السن في مكتب أمين التظلمات. وطبقا للقانون ٢٤ لسنة ١٩٩٢ المنشئ لمكتب التظلمات يجوز لأمين التظلمات تقديم توصيات إلى السلطات وإلى المواطنين العاديين من أجل تعزيز ممارسة حقوق الإنسان وحمايتها. ويقضي القانون بأن ترد جميع الهيئات العامة والخاصة في غضون خمسة أيام على طلبات المعلومات المقدمة من أمين التظلمات ويحظر عليها التذرع بدعاوى السرية.

٤٣ - وأضاف أن إجراء اللجوء إلى دعاوى القوامة، حسبما أشير إليه في السؤال ٩، متاح بالمجان ولا يتطلب خدمات أي محام. وقد أظهرت دراسة أجرتها الجامعة الوطنية أن من بين ٣٨ دعوى قدمتها النساء، ١٨ دعوى تم كسبها، ومن تلك الدعاوى ١٠ استند فيها إلى حماية الحق في المساواة وعدم التمييز؛ وقد أيدت ثلاث دعاوى منها ورُفضت سبعة.

٤٤ - وفيما يتعلق بالسؤال ١٠، قال إن أمين التظلمات يركز بشكل رئيسي على حقوق الفئات الأكثر ضعفا بين النساء، بما في ذلك النساء في السجون والنساء ضحايا الصراعات المسلحة والعنف المترلي والعنف الجنسي والاستغلال الجنسي، والنساء الريفيات والنساء ربات الأسر. وأضاف أن مكتب أمين التظلمات جزء من شبكة مكاتب أمناء التظلمات المعنية بشؤون المرأة، والتي تنتمي بدورها إلى اتحاد أمناء التظلمات الأيبيري الأمريكي. ويتلقى الاتحاد دعما تقنيا وماليا من معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان الذي يهدف إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان للمرأة. ومن الجوانب الهامة لذلك الجهد تدريب الموظفين العامين حسبما وضح أعلاه.

٤٥ - وانتقل إلى السؤال ١١، فقال إن المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة أنشئ تحديدا لتوجيه السياسة العامة لا لتنفيذ برامج. والسبيل الوحيد لتحويل المكتب الوطني إلى وكالة تنفيذية هو تعديل القانون. وإذا كان يمكن لرئيس الجمهورية ممارسة سلطات الطوارئ لإجراء إصلاح لوكالات الدولة، فإن منح المكتب تلك الوظائف سيكون مناقضا للإصلاح المالي الحالي وسياسات التقشف.

٤٦ - وفي المكتب الوطني حاليا ٣٣ موظفا كل الوقت مع ١٧ مستشارا. وتبلغ ميزانيته السنوية ١,٢ مليون دولار أمريكي. ويعتمد المجالان الرئيسيان لعمله، التخطيط والمتابعة، وكذلك مجال العمليات على دعم من مستشارين تعاقد معهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسينتهي التعاقد مع البرنامج في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٤٧ - وبينما لا توجد علاقة تسلسل هرمي بين المكتب الوطني والهيئات الأخرى التي تعزز حقوق المرأة على المستويات المختلفة، يقدم المكتب المشورة لتلك الهيئات وينسق الحملات الوطنية التي تشارك فيها ويعد مقترحات لإدخالها في خطط عملها.

٤٨ - ويحافظ المكتب الوطني على علاقات مستمرة مع المنظمات النسائية غير الحكومية؛ فالواقع أنه أنشئ بمبادرة من تلك الجماعات، وللمكتب الوطني ميزانية صغيرة يدعم بها مشروعات تقدمها المنظمات غير الحكومية. وقد قام المكتب، بالاشتراك مع وكالة حكومية أخرى، بدعم مبادرات لتلك المنظمات تستهدف تعزيز المشاركة السياسية والمدنية للنساء. وبينما لا توجد إحصاءات تبين ما إذا كانت مشاركة النساء كمواطنات قد زادت، فإنهن شاركن بشكل مناسب في حلقات العمل والحلقات الدراسية بشأن الموضوع.

٤٩ - وفي سنة ١٩٩٨، دعا المكتب الوطني المنظمات النسائية إلى تقديم مقترحات لإدخال بُعد جنساني في خطة التنمية الوطنية الجديدة.

٥٠ - وفيما يتعلق بالسؤال ١٢، قال إنه تم إعداد استراتيجيات بالتشاور مع عدد من الوزارات، وأنشئت نقاط التنسيق لترويج السياسات. ومنذ ١٩٩٧ يجري تنفيذ مشروع، بدعم من الحكومة الألمانية، لضمان التركيز على تحقيق المساواة للمرأة في خطط التنمية والاستثمار في المناطق الريفية والحضرية. وكجزء من ذلك الجهد، نظم تدريب في مجلس التخطيط الوطني ووزارة الزراعة لدعم قدراتهما في مجال تحليل البُعد الجنساني والتخطيط التشاركي. وتم توفير تدريب مماثل على المستويات الإقليمية والمحلية. وفي سنة ١٩٩٧ قدم المكتب الوطني لتحقيق المساواة للمرأة مساعدة تقنية وأموالا لوحدات شؤون المرأة في ٢٠ مديرية و ١٢ مجلسا بلديا.

٥١ - وردا على الأسئلة المطروحة في إطار المادة ٤، قال، فيما يتعلق بالسؤال ١٣، إن عددا من مشاريع القوانين بشأن

التدابير الإيجابية قد نوقش في الكونغرس ولكن لم يعتمد. ومن الممكن أن يُعد تشريع جديد ويعتمد في المستقبل.

٥٢ - وفيما يتعلق بالسؤال ١٤، قال إن تشريع العمل في كولومبيا ينص على أحقية النساء العاملات في القطاع العام أو القطاع الخاص في إجازة وضع مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة شهور. ويجوز لهن اختيار تحويل أسبوع من ذلك الاستحقاق إلى والد طفلهما لتمكينه من الحصول على إجازة بمناسبة الوضع. ويحظر فصل النساء العاملات لاعتبارات الحمل. وقد نقضت المحكمة الدستورية مؤخرا قرارها بأنه لا يمكن للمرأة أن ترفع دعوى قوامة في حالة انتهاك حقوقها على أساس وجود سُبل انتصاف بديلة، بمقتضى تشريع العمل.

٥٣ - وانتقل إلى الأسئلة المطروحة في إطار المادة ٥، فقال، ردا على السؤال ١٥، أن حكومته ركزت في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ على مكافحة الأنماط الاجتماعية للجنسين في التعليم. وتقدم لجنة التعليم غير المتحيز للجنس، التي أنشئت في سنة ١٩٩٦، مشورة تقنية لوزارة التعليم الوطني بشأن تنفيذ مشروع يرمي إلى القضاء على التحيز للجنس في التعليم، وقد نظم تدريب لرفع الوعي في دور النشر الكبرى في كولومبيا بمشكلة الأنماط الجنسانية في الكتب المدرسية.

٥٤ - ويجري إعداد مشروع بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبتمويل من البنك الدولي لإدخال البُعد الجنساني في التعليم في المناطق الريفية. والغرض من المشروع هو توفير برامج مواءمة لاحتياجات النساء الريفيات اللاتي يوجد بينهن الكثير من الأميات، لتمكينهن من المشاركة على قدم المساواة مع الرجال في نُظم الإنتاج في مناطقهن، ومن الإسهام بذلك في رفاه أسرهن وتنمية مجتمعاتهن.

٥٥ - وفيما يتعلق بالسؤال ١٦، قال إنه في إطار برنامج النساء والأطفال والاتصال، نشرت شبكات الإذاعة والتلفزيون ومواد الإعلام المطبوعة معلومات عن حقوق الطفل وعن خدمات الدولة للأطفال. وبذلت جهود لتقديم أولاد وبنات كشخصيات مهمة في تاريخ كولومبيا. وأجريت بحوث بشأن تصدير العنف في وسائل الإعلام.

٥٦ - وردا على السؤال ١٧، قال إن حكومته أصدرت مجموعة من القرارات ونشرت وثائق مختلفة عن السياسة الاجتماعية، تمثل مجتمعة إطارا قانونيا وسياسيا شاملا لتدابير معالجة احتياجات الأشخاص النازحين. وهي تعترف في إعداد تلك التدابير بأهمية إشراك النساء في عملية صنع القرار من أجل ضمان تلبية متطلباتهن الخاصة. وبينما لا يستهدف البرنامج الوطني المتكامل للسكان المشردين بسبب العنف النساء تحديدا، فإنه يتضمن حكما خاصا للأرامل والنساء ربات الأسر. كذلك تركز برامج المعهد الكولومبي لرفاه الأسرة على احتياجات الإناث المشردات دون سن الـ ١٨ والنساء الحوامل والأمهات المرضعات، بينما تولي الإدارة الوطنية للتدريب أولوية للنساء المشردات الباحثات عن عمل في المدن. ويمكن لجميع الأشخاص المشردين الحصول على الرعاية الصحية الأساسية. وقد أعد مكتب النساء الريفيات التابع لوزارة الزراعة إطار عمل موجه تحديدا إلى النساء، ويقوم بتنسيق المبادرات على المستويات الوطني والإقليمي والمحلي لتيسير عملية إعادة الدمج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للنساء الريفيات المشردات. ويسهم المكتب إسهاما مهما في بناء السلام.

٥٧ - وانتقل إلى السؤال ١٨ فقال إن هناك، وفقا للمعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية، ٩ حالات اختفاء قسري للنساء و ٥١ حالة إعدام خارج نطاق القضاء حدثت بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٥٨ - وفيما يتعلق بالسؤال ١٩، قال إنه تم إعداد خطة وطنية لمنع العنف المترلي في سياق تدابير بناء السلام وتشجيع

التصالح، حيث ينظر إلى الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للتعايش. وتهدف الخطة إلى الحد من حدوث العنف المترلي بصوغ روابط بين الأسر والمجتمعات والمؤسسات، وبتشجيع الأسر التي تواجه ظروفا صعبة على التماس مساعدة مرافق الدعم المناسبة.

٥٩ - **السيدة مونتانيو** (كولومبيا): قالت، فيما يتعلق بالسؤال ٢٠، إنه لم تتخذ تدابير معينة للقضاء على التمييز ضد السجناء الإناث. بيد أن البعض لجأن إلى دعاوى القوامة لضمان الحفاظ على حقوقهن. وقد قضت المحكمة الدستورية بأنه من غير الدستوري جعل استخدام موانع الحمل شرطا مسبقا لتلقي الزيارات الزوجية. واقترح إنشاء مكتب في هيئة السجون لتولي مسؤولية القضاء على التمييز ضد السجينات الإناث.

٦٠ - وردا على السؤال ٢١، قالت إن هناك نحو ٨٨٠ ٥٨ طفلا من أطفال الشوارع في كولومبيا، منهم أكثر من ٣٠٠ ٣ توفر لهم خدمات متكاملة في مرافق المعهد الكولومبي لرفاه الأسرة و ٠٠٠ ٥ آخرون يتلقون رعاية خارج المرافق. وليست هناك إحصاءات مفصلة بحسب الجنس. وقد أُعدت خطة عمل لرعاية أطفال الشوارع. ومن بين أهدافها زيادة الوعي بالمشكلة بين المؤسسات والجمهور بهدف زيادة مشاركتهم في التماس الحلول. ويجري أيضا إعداد مشروع يرمي إلى تحليل وتحسين ظروف معيشة أطفال الشوارع، استنادا إلى نموذج وضعته منظمة الصحة العالمية. ويعمل مكتب أمين التظلمات كمركز تنسيق للمشاورات بين الهيئات المحلية المختلفة والوكالات الحكومية المعنية. وفيما يتعلق بأمهات المجتمع، قالت إن ٨٥,٧ في المائة منهن تلقين تدريبا أوليا واستمر ٥٧ في المائة من ذلك العدد في تلقي تدريب أثناء الخدمة. ويغطي التدريب طائفة واسعة من المواضيع، تشمل الصحة والتغذية وخزن الغذاء وتنمية الطفل والتعبير المبدع.

٦١ - وفيما يتعلق بالسؤال ٢٢، قالت إنه بينما لا تتوافر إحصاءات، يبدو أن عددا من عمليات القتل لا يتجاوز أصابع اليد نُسب في ١٩٩٤ و ١٩٩٥ إلى ما يُسمى بعمليات ''التطهير الاجتماعي''. وقد أسهمت جهود الشرطة الوطنية لتشجيع الضباط على زيادة حماية أشخاص الشوارع في الحد من تلك العمليات. كذلك تنفذ السلطات المحلية في بلديات مختلفة برامج لتيسير إعادة دمج أولئك الأشخاص في المجتمع.

٦٢ - وردا على السؤال ٢٣، قالت إنه ليست هناك برامج معينة لزيادة وعي النساء بعواقب الاتجار بالمخدرات. وتجري معالجة النساء الشابات المدمنات في مراكز العلاج من المخدرات، رغم أنه لا توجد مرافق خاصة لهن.

٦٣ - وانتقلت إلى الأسئلة المطروحة في إطار المادة ٦، فقالت، فيما يتعلق بالسؤال ٢٤، إنه تم إنشاء لجنة مشتركة بين المؤسسات لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال. وتعنى اللجنة بزيادة الوعي بمشكلة الاتجار وإشهار العقوبات الجديدة الأشد لذلك الجرم. وتسعى أيضا إلى التعجيل بالتصديق على اتفاقيات مثل اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير، وإلى تعزيز التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة. وقد اتخذت عددا من التدابير لتحسين رعاية ضحايا الاتجار.

٦٤ - وفيما يتعلق بالسؤال ٢٥، قالت إنه بينما لا يجرم القانون البغاء، فإنه يحظر أعمال القوادة والإجبار على الدعارة. وتتولى السلطات المحلية تنظيم مسائل البغاء، وبذلك تختلف الأحكام الخاصة بمؤسسات الرذيلة بحسب البلديات أو المديريات. وقد تلقت الشرطة تدريبا بشأن القوانين التي تحمي المرأة ومن ثم بشأن الاتفاقية بشكل غير مباشر.

٦٥ - وردا على السؤال ٢٦، قالت إن المعهد الكولومبي لرفاه الأسرة أعد برنامجا متكاملا لرعاية الأطفال البغايا يجري

تنفيذه بمشاركة المنظمات غير الحكومية. والغرض من البرنامج هو إدخال أنشطة الوقاية والتدريب والمساعدة والرعاية على المستوى الوطني.

٦٦ - وردا على السؤال ٢٧، قالت إن هناك عددا من البرامج الرامية إلى تيسير حصول البغايا على خدمات الدولة، التي تتضمن الإرشاد والتوجيه القانوني. ومن نحو ٢٥٠ ٤ امرأة معروفة في بوغوتا كبغايا، ٣٦٠ بغيا يستفدن من تلك البرامج. وإضافة إلى ذلك يقوم جهاز شرطة بوغوتا بتشجيع التسامح من جانب ضباطه بهدف خلق علاقات أفضل مع البغايا.

٦٧ - وانتقلت إلى السؤال ٢٨ (المادة ٧)، فقالت إن هناك تحسنا تدريجيا في مشاركة المرأة في الحياة العامة. والنساء ممثلات دون المستوى الملائم في الحياة السياسية لأنهن يفتقدن الثقة بالنفس. وثمة عامل آخر هو قصورهن عن إبداء التضامن بينهن. وفيما يتعلق بالحياة الاقتصادية يوجد عدد كبير من النساء في قطاع المصارف حيث يمثلن أكثر من نصف مجموع المديرين.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠.